A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة المالية

الدورة الثمانون بعد المائة

روما، 18 – 22 مايو/أيار 2020

التقرير السنوي للمفتش العام لسنة 2019

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Egbert C. Kaltenbach

المفتش العام بالنيابة

مكتب المفتش العام

الهاتف: +3906 5705 1367

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجامًا مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

موجز

- يُقدم هذا التقرير الموجز، الذي يوفر لمحة عامة عن أنشطة مكتب المفتش العام خلال الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2019، إلى المدير العام ولجنة المالية وفقًا للفقرة 27 من ميثاق مكتب المفتش العام:

- بناءً على طلب لجنة المالية، شرع مكتب المفتش العام بمراجعة ميثاقه لكي يعكس أحدث الممارسات الفضلى المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة، فضلًا عن أنشطة الرقابة المعززة التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة. ويهدف الميثاق المنقح المقترح، في جملة أمور، إلى تعزيز الضمانات المؤسسية لاستقلالية المفتش العام.
- وواجه مكتب المفتش العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدة حالات تدخل في أعمال التحقيق التي يقوم بها. ويسّر المفتش العام بالنيابة أن يؤكد أنه منذ أغسطس/آب 2019، لم يتعرض مكتب المفتش العام إلى أي تدخل وقد حظي بالتعاون الكامل من الإدارة.
- وأكمل مكتب المفتش العام 20 مهمة مراجعة في عام 2019، ولا تزال هناك 19 مهمة مراجعة جارية اعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2019. وبناءً على طلب أعضاء المنظمة، تم الإفصاح عن عشرة تقارير مراجعة.
- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المفتش العام 121 شكوى بشأن سوء السلوك، ما يمثل زيادة بنسبة 8 في المائة مقارنة بعام 2018. وتمكّن مكتب المفتش العام من إغلاق 107 مسائل، مما أدى إلى وجود 120 مسألة مفتوحة في نهاية العام، أي بزيادة إضافية نسبتها 13 في المائة. وأدى التحقيق إلى إثبات وجود سوء سلوك من قبل موظفي المنظمة، أو أفعال تستوجب العقاب ارتكبها بائعون متعاقدون مع المنظمة، في 15 من الحالات الـ19 التي أغلقت بعد التحقيق الكامل.
- وأكد تقييم خارجي لوظيفة التحقيق في المنظمة توافقها مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات في المنظمات الدولية، وامتثالها لميثاق مكتب المفتش العام والسياسات الأخرى المطبقة. وأعدّ مكتب المفتش العام خطة عمل لتنفيذ توصيات التقرير، تهدف إلى تعزيز وظيفة التحقيق وعمل مكتب المفتش العام.
- واستمرت معاناة مكتب المفتش العام من النقص في التمويل وقد أنهى العام مع عجز في الميزانية. ومن دون زيادة كبيرة في موارده المخصصة للتحقيق، لن يتمكن مكتب المفتش العام من معالجة عبء القضايا المتزايد باستمرار، وتوفير خدمات الرقابة التي يستوجبها ميثاقه.

تعليقات المدير العام

- يعرب المدير العام عن دعمه الكامل لعمل مكتب المفتش العام وتقديره للضمانات المستقلة والمشورة التي تلقاها. وقد دعمت أعمال المراجعة والاستشارات والتحقيقات التي يضطلع بها مكتب المفتش العام الإدارة في مواصلة تحسين عمليات إدارة المخاطر والضوابط والحوكمة، والتمسك بأعلى معايير النزاهة. ويعيد المدير العام تأكيد التزام الإدارة بتنفيذ توصيات المراجعة المتفق عليها ومعالجة أي حالات سوء سلوك والأفعال التي تستوجب العقاب.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- إنّ لجنة المالية مدعوة إلى الإحاطة علمًا بالتقرير السنوي للمفتش العام لسنة 2019.

مسودة المشورة

إن لجنة المالية:

- **أعربت عن تقديرها لإيجاز التقرير وجودته الذي يقدم نظرة شاملة وغنية بالمعلومات عن مختلف أنشطة مكتب المفتش العام؛**
- **ورحبّت بالمعلومات الموجزة المقدمة عن حالات التحقيق الفردية والعقوبات المتخذة؛**
- **وحصلت على تطمينات بفضل تأكيد المفتش العام على حصول مكتب المفتش العام على التعاون الكامل، وأنه لم يتعرض لأي تدخل منذ تولي المدير العام الجديد لمنصبه؛**
- **وأعادت التأكيد على دعمها للاستقلال التنفيذي للمفتش العام، بما في ذلك المسؤولية الإدارية والسيطرة على الموارد المالية والبشرية للمكتب؛**
- **ورحبّت بردّ المدير العام الإيجابي على التقرير ودعمه لعمل مكتب المفتش العام؛**
- **وطلبت من المدير العام معالجة القيود على موارد مكتب المفتش العام من أجل إنفاذ سياسة المنظمة المتمثلة في عدم التسامح المطلق مع سوء السلوك.**

مكتب المفتش العام

التقرير السنوي لعام 2019

بيان المحتويات

الصفحات

موجز 2

تعليقات المدير العام 2

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية 3

تقديم المفتش العام 5–6

الفقرات

أولًا– مقدمة 1

ثانيًا– الولاية والرسالة 2–3

ثالثًا– تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام 4–5

رابعًا– بيان الاستقلالية 6–9

خامسًا– المراجعة الداخلية 10–32

سادسًا– الكشف عن تقارير الرقابة 33–34

سابعًا– التحقيقات 35–57

ثامنًا– خدمات المشورة والخدمات الاستشارية 58–59

تاسعًا– برنامج ضمان الجودة وتحسينها 60–62

عاشرًا– التعاون مع مكاتب الرقابة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة 63–67

حادي عشر– إدارة الموارد 68–75

ثاني عشر– مؤشرات الأداء 76

تقديم المفتش العام

يسرني أن أعرض على المدير العام ولجنة المراجعة ولجنة المالية، التقرير السنوي لمكتب المفتش العام لعام 2019.

لقد كان عام 2019 عامًا استثنائيًا لمكتب المفتش العام. وقد أدى الغياب غير المتوقع والمطول للمفتش العام الحالي في إجازة مرضية، بالإضافة إلى عدم وجود وظيفة نائب المفتش العام – بعد أن تم إلغاء الوظيفة السابقة من رتبة مد–1 في عام 2013 نتيجة للتدابير العامة لخفض التكاليف – إلى تواجد مكتب المفتش العام في وضع صعب.

وخلال هذه الفترة، تحولت العلاقة بين مكتب المفتش العام والإدارة العليا، التي لم تكن خالية من الاحتكاك من قبل، إلى نزاع مفتوح بشأن ولاية مكتب المفتش العام وسلطته المتعلقتين بأعمال التحقيق. وتم تحدي سلطة مكتب المفتش العام بطريقة غير مسبوقة: تم التشكيك في احتراف المحققين؛ ومُنع الوصول إلى ملفات التوظيف فعليًا؛ وتعرض الوصول إلى الأجهزة والبيانات الإلكترونية لإجراءات خاصة مقيدة؛ وظل المدير العام، الذي يرفع المفتش العام التقارير إليه مباشرة، بمعزل عن مكتب المفتش العام طوال هذه الفترة.

وبفضل التدخل والدعم القوي من قبل لجنة المراجعة وأعضاء لجنة المالية، خرج مكتب المفتش العام من هذا الوضع سليمًا.

ومنذ تولي المدير العام الجديد لمنصبه (1 أغسطس/آب 2019)، تغير الوضع بشكل كبير، واستعاد مكتب المفتش العام الدعم والثقة الكاملين من قبل الإدارة العليا.

ولذلك، يمكنني أن أؤكد أنه منذ 14 أغسطس/آب 2019 عندما تم تعييني في منصب المفتش العام بالنيابة لمنظمة الأغذية والزراعة، كانت أنشطة المراجعة والتحقيق التي يضطلع بها مكتب المفتش العام خالية من التدخل، وتم الاعتراف باستقلالية مكتب المفتش العام بالكامل.

ومع ذلك، أعتقد اعتقادًا راسخًا بأنه لا يجب أن تعتمد استقلالية أي مكتب رقابة على حسن نية ودعم الإدارة العليا وحدها، بل يجب أن تكون راسخة أيضًا في التشكيل التنظيمي وأن تكون محمية بضمانات مؤسسية فعالة.

وبناءً على طلب لجنة المالية، فإن وضع ميثاق منقح لمكتب المفتش العام كان إحدى أولوياتي. وقد استفدت في عملية إعداد الميثاق الجديد من مشورة لجنة المراجعة وحصلت على دعم الإدارة العليا. وقد وافق المدير العام على الميثاق الجديد، الذي يعكس أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة وكذلك التوصيات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة، ودخل حيز التنفيذ في 25 مارس/آذار 2020، بعد مشاورات غير رسمية مع لجنة المالية. وأنا مقتنع بأن هذا الإطار القانوني الجديد لمكتب المفتش العام سيمنع تكرار حالات مثل تلك التي حدثت في صيف عام 2019.

وتعتبر الاستقلالية التشغيلية عنصرًا أساسيًا في الرقابة الداخلية. ولكي تكون فعالة، تتطلب هذه الاستقلالية أن يتمتع المفتش العام بالسلطة الإدارية على الموارد المالية والبشرية لمكتب المفتش العام. وفي منظمة الأغذية والزراعة، تضاءلت سلطة المفتش العام في ما يتعلق باختيار موظفي مكتب المفتش العام، بعد أن كانت موجودة حتى عام 2014، على مرّ السنين، مما ترك للمفتش العام دورًا هامشيًا فقط في عملية اختيار وتعيين موظفي مكتب المفتش العام. وفي سياق التفويض الأخير لعدد من عمليات الموافقة والترخيص في منظمة الأغذية والزراعة، تم الاعتراف بالطبيعة الخاصة لمكتب

المفتش العام وتعزيز دور المفتش العام في ما يتعلق باختيار موظفي مكتب المفتش العام. ويرحب بهذه الخطوة في الاتجاه الصحيح الواجبة منذ زمن، ولكن يمكن وينبغي القيام بالمزيد لإعادة سلطة المفتش العام الإدارية على الموارد البشرية إلى مكتب المفتش العام.

وفي حين أن الاختلال الهيكلي السابق بين الموارد من الموظفين وغير الموظفين في ميزانية مكتب المفتش العام قد تم حلّه الآن، إلا أن المستوى العام للموارد المخصصة للمكتب لا يزال مصدر قلق. وفي ما يتعلق بالتدقيق الداخلي، يخطط مكتب المفتش العام أنشطته وفقًا للموارد المتاحة، ويركز على المجالات ذات الأولوية العالية مع تعديل دورة المراجعة حسب الحاجة. ويضمن مكتب المفتش العام أن تكون الإدارة العليا على علم بمستوى التغطية والضمانات التي يمكن تحقيقها على مستويات الموارد الحالية. وفي ما يتعلق بالتحقيق، فإن عبء عمل مكتب المفتش العام مدفوع إلى حد كبير بالعدد المتزايد من الشكاوى الواردة بشأن سوء السلوك والأفعال التي تستوجب العقاب. وبمستوى الموارد الحالية، لا يمكن مراجعة العديد من الشكاوى والتحقيق فيها في الوقت المناسب، وقد لا يتم تناول بعض الشكاوى على الإطلاق. وذلك يقوض مبدأ عدم التسامح المطلق مع سوء السلوك ويطرح تساؤلات بشأن التزام المنظمة بالتصدي السريع لأية حالات سوء سلوك. وإن الإدارة العليا ولجنة المراجعة ولجنة المالية على علم بالوضع هذا. ولذلك، أنا على ثقة بأنه سيتم اتخاذ تدابير لمعالجة المخاطر المتعلقة بالسمعة والمخاطر المالية.

وفي عام 2020، وبقيادة المفتش العام الجديد، سيواصل مكتب المفتش العام دعم مبادرات المدير العام لتحسين الحوكمة الداخلية وجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية، من خلال تقديم الضمانات والمشورة. وسيظل مكتب المفتش العام مصدرًا مستقلًا للمعلومات الموثوقة المقدمة للإدارة العليا وأعضاء المنظمة. وسيواصل مكتب المفتش العام الدعوة للمساءلة والنزاهة؛ وأن يكون مستشارًا موثوقًا؛ وأن يكون، حسب الحاجة، رسولا للحقيقة المزعجة.

Egbert C. Kaltenbach
المفتش العام بالنيابة

أولًا – مقدمة

1- يُعرض هذا التقرير الموجز على المدير العام ولجنة المالية وفقًا للفقرة 27 من ميثاق مكتب المفتش العام، المؤرخ في يناير/كانون الثاني 2013 (في ما يلي "الميثاق")، والذي كان ساري المفعول خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُقدم لمحة عامة عن أنشطة مكتب المفتش العام، ونتائج برنامج ضمان الجودة والتحسين، وكذلك التعليقات على حالة تنفيذ التوصيات.

ثانيًا – الولاية والرسالة

2- يوفر مكتب المفتش العام، وفقًا لميثاقه، الإشراف على برامج المنظمة وعملياتها من خلال المراجعة الداخلية والتحقيقات. وتوفر عمليات المراجعة التي يضطلع بها مكتب المفتش العام الضمانات بشأن إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة. كما يوفر مكتب المفتش العام الخدمات الاستشارية وأنشطة خدمة العملاء ذات الصلة. وتحقيقات مكتب المفتش العام هي مراجعات لتقصي الحقائق في ادعاءات سوء السلوك من قبل موظفي المنظمة أو في الأفعال التي تستوجب العقاب من قبل شركاء المنظمة وموردیها.

3- ويحكم ميثاق مكتب المفتش العام عمله، وقد وافق المدير العام عليه في يناير/كانون الثاني 2013. ويتّبع مكتب المفتش العام في مراجعاته المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين. ويتبع المكتب في تحقيقاته المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة لإجراء التحقيقات، التي اعتمدها المؤتمر الدولي للمحققين والخطوط التوجيهية للتحقيقات الإدارية الداخلية التي يجريها مكتب المفتش العام التابعة للمنظمة (في ما يلي "الخطوط التوجيهية للتحقيقات").

ثالثًا – تنقيح ميثاق مكتب المفتش العام

4- بناءً على طلب لجنة المالية في دورتها الثامنة والسبعين بعد المائة، شرع مكتب المفتش العام في مراجعة ميثاقه لكي يعكس أحدث الممارسات الفضلى في منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى أنشطة الرقابة المعززة التي تبذلها المنظمة. وقد تمت مناقشة الميثاق المنقح المقترح في الإدارة واستعرضته لجنة المراجعة في اجتماعها الثالث والخمسين. ثم عُرض بعد ذلك على لجنة المالية للمشاورة غير الرسمية.

5- ويهدف الميثاق المنقح إلى ما يلي:

- تعزيز الضمانات المؤسسية لضمان استقلالية المفتش العام؛
- وضع إجراءات في حالة وجود ادعاءات سوء السلوك ضد المفتش العام وموظفي مكتب المفتش العام الآخرين؛
- تعزيز الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية؛
- تعزيز موارد مكتب المفتش العام؛
- وضع أساس قانوني صريح لتعاون مكاتب الرقابة الداخلية على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

- والنص على مراجعة الميثاق بصـــورة دورية والموافقة عليه وعلى أي تنقيحات عليه من قبل لجنة المالية بعد مراجعته من قبل لجنة المراجعة وموافقة المدير العام.

رابعًا – بيان الاستقلالية

6- وفقًا للميثاق، ينبغي على المفتش العام أن يؤكد للجنة المالية، ســنويًا على الأقل، الاســتقلال التنظيمي لمكتب المراقبة الدولية. وقد تم ضــمان الاســتقلال التنظيمي من خلال التراتبية المباشــرة إزاء المفتش العام مع المدير العام، ومن خلال وصول المفتش العام إلى لجنة المراجعة ولجنة المالية.

7- ورغم هذه الاســـتقلالية التنظيمية، كانت هناك عدة حالات تدخل في أعمال التحقيق التي يقوم بها مكتب المفتش العام خلال الفترة المشـمولة بالتقرير. وتشـمل الأمثلة منع الوصـول إلى ملفات التوظيف أثناء التحقيقات؛ وتأخير الوصــول إلى الأجهزة الإلكترونية وفرض إجراءات خاصــة مقيدة على الوصــول إلى هذه الأجهزة والبيانات؛ وعدم توافر الموظفين لإجراء المقابلات. وقد حالت هذه العوائق دون قيام مكتب المفتش العام بممارســة تفويضــه وشــكلت تهديدًا خطيرًا على استقلاليته. وتغير هذا الوضع بعد أن تولى المدير العام الجديد منصبه في أغسطس/آب 2019، ويسرّ المفتش العام بالنيابة أن يؤكد أن مكتب المفتش العام قد تمتع بعد ذلك بالتعاون الكامل ولم يتعرض لأي تدخل.

8- ووفقًا للميثاق، يتحمل المفتش العام مســـؤولية الحفاظ على ما يكفي من موظفي المراجعة والتحقيق المهنيين وذوي المعرفة والمهارات والخبرة الكافية لتلبية متطلبات الميثاق. وبينما أنه في عام 2008 تم تفويض قرار تعيين الموظفين المهنيين حتى رتبة ف-5، إلى المديرين العامين المســـاعدين وإلى "رؤســـاء المكاتب المســـتقلة" (أي مكتب المفتش العام ومكتب المدير التنفيذي)، فقد تم تقييد هذه السلطة تدريجيًا وصولًا إلى الخطوط التوجيهية للتعيين في الفئة الفنية الصادرة في 23 مايو/أيار 2017، التي تركت للمفتش العام (مثل أي رئيس مكتب آخر) دورًا هامشـــيًا فقط في عملية التوظيف. وبالمثل، لم يكن للمفتش العام سلطة في توظيف الاستشاريين والمشتركين في اتفاقيات الخدمات الشخصية، ولكن كان من المطلوب أن يحصـل على موافقة من مدير الديوان. ويشـكل هذا الافتقار إلى السـيطرة الإدارية على موارد مكتب المفتش العام قيودًا على استقلالية المفتش العام.

9- وقد عالجت الخطوط التوجيهية الجديدة بشـــأن عمليات الموافقة والترخيص، اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2020، هذا الوضع جزئيًا. وتم تفويض سلطة التعاقد مع الاستشاريين والمشتركين في اتفاقات الخدمات الشخصية الآن إلى مديري التوظيف، أي المفتش العام في حالة مكتب المفتش العام. وفي ما يتعلق بتعيين الموظفين الفنيين وموظفي الخدمات العامة، لا تنص الخطوط التوجيهية الجديدة على أي تفويض للسلطة للمفتش العام. ومع ذلك، فإنها تقرّ بالحالة الخاصة لمكتب المفتش العام، أي أنه بإمكان المفتش العام أن يقترح مرشحين إثنين على الأقل للمدير العام، من القائمة المختصرة التي أوصت بها لجنة الاختيار. وفي حين أن ذلك يمثل تحسنًا كبيرًا مقارنة بالوضع السابق، إلا أنه لا يمنح المفتش العام السيطرة الإدارية الكاملة على موارد مكتب المفتش العام، ولا يتبع أفضل الممارسات المتبعة في منظومة الأمم المتحدة.

خامسًا – المراجعة الداخلية

أنشطة المراجعة الداخلية في عام 2019

10- استندت أنشطة المراجعة الداخلية لمكتب المفتش العام، خلال عام 2019، إلى خطة العمل المحدثة لفترة السنتين 2018-2019، المؤرخة في فبراير/شباط 2019، والتي تضمنت، في جملة أمور، 11 مراجعة للوظائف والأنظمة المؤسسية، و16 مراجعة للمكاتب الميدانية. وخلال العام، تم إلغاء مراجعتين مخطط لهما، وتم تأجيل ثلاث منها حتى عام 2020، وأُضيفت ثلاث مهام لتلبية الاحتياجات الناشئة.

11- وأكمل مكتب المفتش العام 20 مهمة مراجعة في عام 2019 (مقارنة بـــ 28 مهمة في عام 2018). وحتى 31 ديســـمبر/كانون الأول 2019، كانت هناك 19 مهمة مراجعة ما زالت جارية، و13 عملية مراجعة في مرحلة إعداد التقارير، و4 عمليات مراجعة في مرحلة العمل الميداني، وعمليتا مراجعة في مرحلة التخطيط.

12- ويدرك مكتب المفتش العام أن الوقت المســـتغرق لإنهاء بعض تقارير عمليات المراجعة والعدد الكبير لتقارير المراجعة المعلقة، لا سيما في ما يتعلق بعمليات مراجعة المكاتب الميدانية، أمر مثير للقلق ويجب معالجته. وسيبذل مكتب المفتش العام جهودًا خاصـــة في عام 2020، وســـيعطي الأولوية لاســـتكمال وإصـــدار تقارير عمليات المراجعة التي طال انتظارها.

13- وترد في الجدول 1 تقارير المراجعة العشـــرين الصـــادرة في عام 2019. ويمكن الاطلاع على ملخصـــات نتائج واستنتاجات تلك التقارير في الوثيقة FC180/11.b.

الجدول 1: قائمة بتقارير المراجعة الصادرة في عام 2019

عمليات المراجعة للوظائف المؤسسية	
AUD0319	مراجعة إدارة الشراكات القائمة مع جهات فاعلة غير حكومية
AUD0419	مراجعة هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي
AUD0719	مراجعة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
AUD1019	مراجعة حوكمة مركز الخدمات المشتركة
AUD1119	مراجعة ميزانية البرنامج وخطط العمل
AUD1219	مراجعة إدارة السجلات والمحفوظات
AUD1319	مراجعة دورة المشاريع الجزء الأول: المسائل على المستوى الاستراتيجي التي تؤثر على صياغة المشاريع وإدارتها
AUD1419	مراجعة دورة المشاريع الجزء الثاني: الدعم الفني لصياغة المشاريع وإدارتها

AUD1519	مراجعة دورة المشاريع الجزء الثالث: جودة تصميم المشاريع وفعالية ضوابط دورة المشروع
AUD1819	مراجعة دورة المشاريع الجزء الرابع: الموافقة على المشاريع والبدء بتنفيذها
AUD1919	مراجعة دورة المشاريع الجزء الخامس: التقارير عن المشاريع
AUD2019	مراجعة أمن تكنولوجيا المعلومات
عمليات المراجعة للمكاتب الميدانية	
AUD0219	مراجعة ممثلية المنظمة في سيراليون
AUD0519	مراجعة مكتب الشراكة والاتصال لمنظمة الأغذية والزراعة في كوت ديفوار
AUD0619	مراجعة ممثلية المنظمة في تنزانيا
AUD0819	مراجعة مكتب التنسيق للمنظمة لبرنامج الضفة الغربية وقطاع غزة
AUD0919	مراجعة ممثلية المنظمة في أفغانستان
AUD1619	مراجعة ممثلية المنظمة في البرازيل
AUD1719	مراجعة ممثلية المنظمة في الصين
عمليات المراجعة المشتركة مع خدمات المراجعة الداخلية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة	
AUD0119	المراجعة المشتركة لتوحيد الأداء في بابوا غينيا الجديدة

نتائج عمليات المراجعة الهامة وجوانب الضعف النظامية

14- إدارة المكاتب الميدانية: اضطلعت المنظمة خلال عام 2019، بعدد من المبادرات على نطاق المنظمة تهدف إلى تحسين إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية. شملت هذه المبادرات إرشادات إضافية بشأن إدارة المخاطر ومنع الغش، وتدابير لزيادة الوعي الأخلاقي بين الموظفين من خلال سلسلة من الدورات التدريبية الإلزامية عبر الإنترنت. وكانت هناك أيضًا مراجعات لحقوق وصول المستخدم في الأنظمة المؤسسية لأغراض الفصل وخطط لوضع نظام عالمي لإدارة المخزونات. ومع ذلك، نظرًا لأنه قد تم تنفيذ معظم هذه المبادرات قرابة نهاية العام، أو أن تنفيذها الكامل لا يزال جاريًا، فإنها لم تحقق نتائج إيجابية واضحة حتى الآن. ولذلك، لا تزال مراجعات المكاتب الميدانية لعام 2019 تظهر عددًا من أوجه الضعف المتكررة والنظامية على مستوى الرقابة مثل تلك التي تم الإبلاغ عنها في عمليات المراجعة عام 2018:

- لم تستوف معظم المكاتب الميدانية المعايير الدنيا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها.
- الرصد والإبلاغ غير الدقيقين وغير الكاملين بشأن أنشطة وإنجازات أطر البرمجة القطرية وتعبئة الموارد.
- عدم كفاية الفصل بين المهام وخاصة بالنسبة إلى الموظفين المشاركين في عمليات الشراء.
- انعدام الشفافية في توظيف الموارد البشرية المحلية من غير الموظفين، وعدم إكمال التحقق من الجهات المرجعية ومعدلات الأجور والزيادات غير المبررة في الأجور.

- التخطيط غير الفعال للمشتريات وانعدام الشفافية والقدرة التنافسية في عمليات الشراء.
- عدم كفاية إدارة العقود، لا سيما لأداء الشركاء المنفذين.
- عدم وجود آليات التظلم لتلقي الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المحتملة للمعايير البيئية والاجتماعية للمنظمة، ومعالجتها.
- عدم وجود قناة إبلاغ سرية لتلقي مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قبل موظفي المنظمة وشركائها، ومعالجتها.
- توزيع مدخلات المشاريع غير مدعوم حسب الأصول بأدلة موثوقة لاستلامها من قبل المستفيدين.
- سجلات الأصول وتقارير الجرد غير دقيقة في نهاية العام.
- بعض الردود على استبيان الرقابة الداخلية لا تعكس الحالة الفعلية للضوابط الداخلية في المكاتب الميدانية، باستثناء مراجعة واحدة. وتتراوح معدلات الأخطاء بين 7 و37 في المائة، ويمكن أن تؤثر سلبًا على موثوقيتها كأساس لخطابات التمثيل السنوية من قبل المدراء العامين المساعدين الإقليميين.

15- وقيمت خمس من أصل سبع عمليات مراجعة للمكاتب الميدانية المكاتب على أنها "بحاجة إلى تحسينات كبيرة" أو "غير مرضية" في ما يتعلق بالحوكمة والإدارة. وتم في عمليات المراجعة هذه تحديد بعض إشارات الحذر الحمراء على النحو الموجز أدناه:

- بيع الأصول للموظفين من دون إذن، وقروض غير مسجلة للأصول، وتحويلات للموظفين ونظرائهم الحكوميين.
- أسماء المستفيدين في النظام المؤسسي تختلف عن المستفيدين الفعليين.
- مدفوعات تحويلات مصرفية من دون معلومات مصرفية للمدفوع لهم في النظام المؤسسي.
- تقديم سجلات حضور غير دقيقة للموارد البشرية من غير الموظفين من أجل تعديل مبلغ وتوقيت المدفوعات للموظفين المعنيين.

16- وتعود أوجه الضعف في الرقابة أعلاه بشكل رئيسي إلى ما يلي:

- هياكل حوكمة غير فعالة تؤدي إلى ضوابط رقابية غير كافية؛
- التركيز على الشكل أكثر من الجوهر؛
- الممارسات الطويلة الأمد التي لا تمتثل للقواعد والإجراءات المعمول بها؛
- عدم إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والضمانات البيئية والاجتماعية والوعي الأخلاقي ومنع الغش؛
- عدم كفاية دعم الأنظمة لتلبية المتطلبات التشغيلية؛
- وعدم وجود أدوات وتوجيهات لإدارة الأصول والمخزونات. وعلى الرغم من أنه تمت الموافقة على اقتراح لإنشاء نظام عالمي لإدارة المخزونات في عام 2019، فمن غير المرجح أن يتم تنفيذ هذا النظام بالكامل قبل

عام 2021. وفي غياب تدابير التخفيف المؤقتة، فإن مخاطر فقدان المخزونات وسرقتها وسوء استخدامها لا تزال عالية.

17- **دورة المشاريع**: أكمل مكتب المفتش العام، في عام 2019، مراجعة لدورة المشاريع في منظمة الأغذية والزراعة. استمر نمو حافظة مشاريع المنظمة خلال العقد الماضي، مع تزايد الطلب على دعمها وخبرتها في التنمية والاستجابة لحالات الطوارئ والقدرة على الصمود. وحتى 3 ديسمبر/كانون الأول 2019، كان لدى المنظمة أكثر من 2 000 مشروع جار تنفيذه بقيمة إجمالية تبلغ 5 مليارات دولار أمريكي. وتمثل المساهمات الطوعية 96 في المائة من القيمة الإجمالية لمشاريع المنظمة الجارية. وخلصت المراجعة إلى أن تصميم وفعالية السياسات والإجراءات الحالية لصياغة وإدارة المشاريع بحاجة إلى تحسين كبير. وتم الإبلاغ عن أوجه ضعف في كل مجال من مجالات دورة المشاريع. وتشمل المسائل على المستوى الاستراتيجي التي تؤثر على صياغة المشاريع وإدارتها حافظة غير مستدامة تتكون في الغالب من المشاريع الصغيرة؛ ونظم المعلومات غير الكافية؛ والأدوار والمسؤوليات غير الكافية. كما تم العثور على نقاط ضعف في نظام الدعم الفني للمشاريع في المنظمة، وجودة تصميم المشاريع، وفعالية ضوابط دورة المشاريع في مراحل تصميم المشاريع، وصياغتها، والموافقة عليها، والمباشرة بتنفيذها.

18- **مرفق البيئة العالمية**: لم يتم بعد تنفيذ أربع توصيات عالية المخاطر وردت في مراجعة إدارة حافظة مرفق البيئة العالمية التابع للمنظمة لعام 2017.

19- **خدمات الدعم الفني**: ظل 10 من أصل 14 إجراء متفقًا عليها ومدرجة في مراجعة خدمات الدعم الفني لعام 2016 معلقة لأكثر من ثلاث سنوات بعد إصدار التقرير.

20- **الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول**: حدد مكتب المفتش العام مجالات للتحسين هامة لزيادة الفعالية والقيمة الإجمالية لأموال الشراكات، بما في ذلك:

- التخطيط المؤسسي: لم تضع وحدة الشراكات في المنظمة خططًا تفصيلية لتوثيق أنشطتها وتوجيهها كأساس لقياس النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، تتوخى "استراتيجيات الشراكات" منهجًا من القاعدة إلى القمة في تحديد الشركاء، وقد أوصى مكتب المفتش العام بإضفاء الطابع الرسمي على عملية التخطيط المؤسسي لتسهيل ذلك والتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة الداخليين.
- قياس الأثر: على مستوى الشراكات الفردية، من شأن تحديد الأنشطة المعينة مع مؤشرات أداء قابلة للقياس، أن يسهل قياس أثر الشراكات الفردية أو مجتمعة.
- التوثيق: توثيق دورة حياة شراكة بأكملها (التحديد، والفرز، والتقييم، والموافقة/الرفض، والرصد) يحتاج إلى تحسين قوي.

21- **المشتريات**: حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، لم يتم تنفيذ سوى 4 من أصل 19 إجراء وتوصية متفق عليها ومدرجة في مراجعة "الدعم الفني لشراء السلع" لعام 2017، ولم يكن هناك تقدم يذكر في معالجة الإجراءات المتبقية. وفي ما

يتعلق برسائل الاتفاق، لا يزال هناك 12 من أصل 14 إجراء متفق عليه ومدرج في مراجعة عام 2017، معلقًا (بما في ذلك ثلاثة إجراءات تعتبر عالية المخاطر) بانتظار استكمال خدمة المشتريات (دائرة المشتريات) لتحديث القسم 507 من الدليل.

22- **ميزانية البرنامج وخطط العمل:** على الرغم من إدخال تحسينات كبيرة على عملية تخطيط العمل، هناك حاجة إلى تعزيز الجوانب الرئيسية لعمليات تخطيط العمل وتحسين فعالية خطط العمل في المنظمة.

23- **حوكمة مركز الخدمات المشتركة:** حددت مراجعة مركز الخدمات المشتركة الحاجة إلى ما يلي: (1) تعزيز التنسيق بين مركز الخدمات المشتركة وأصحاب المصلحة الرئيسيين (أي وحدات أصحاب السياسات والنظم)؛ (2) وتوضيح مجالات التداخل في أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الثلاث؛ (3) وتقييم القدرة التنافسية لمنظمة الأغذية والزراعة في بودابست، مقارنة بمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الخاصة الأخرى.

24- **أمن تكنولوجيا المعلومات:** أقرت مراجعة حديثة لأمن تكنولوجيا المعلومات، أعقبت عمليات مراجعة مماثلة أجريت في عامي 2011 و2015، بجهود قسم تكنولوجيات المعلومات لتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير السابقة، ولكنها حددت العديد من القضايا العالقة ومخاطر تكنولوجيات المعلومات الجديدة التي لم تتم إدارتها بشكل ملائم، مما أدى إلى 53 إجراء تحسين، بما في ذلك العديد من الإجراءات التي كانت معلقة منذ المراجعات السابقة.

25- **إدارة الفصل بين المهام:** ظل الفصل غير الفعال بين المهام يمثل ثغرة في الرقابة الداخلية في عام 2019. ويسرّ مكتب المفتش العام أن يلاحظ أن هناك مشروعًا قيد التنفيذ لتعزيز الضوابط في هذا المجال من خلال تنفيذ نظام ضوابط قائم على الأدوار لنظم المعلومات وإدارة الفصل بين المهام.

تنفيذ توصيات المراجعة والإجراءات المتفق عليها

26- حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، كان هناك 379 إجراء متفقًا عليه عالقًا، بزيادة 19.6 في المائة مقارنة بعام 2018 (أنظر الجدول 2). وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى العدد الكبير من التوصيات المضافة في عام 2019 والتي تم تصنيف 10 في المائة منها على أنها عالية المخاطر. وقد حدّدت الإدارة التاريخ المستهدف لتنفيذ كل توصية بتاريخ إصدار تقارير المراجعة. وفي عدة حالات، قامت الإدارة بمراجعة التواريخ المستهدفة بعد تقديرها أن التواريخ المستهدفة الأساسية لم تعد ممكنة. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، كان عدد التوصيات التي تأخر تنفيذها بالاستناد إلى التواريخ المستهدفة الأساسية والتواريخ المستهدفة المراجعة على النحو الوارد في الجدول 3.

الجدول 2: الإجراءات المتفق عليها العالقة/المغلقة في عام 2019 والرصيد النهائي

الإجراءات المتفق عليها المفتوحة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018	317
الإجراءات المتفق عليها التي أغلقت في عام 2019	(160)

الإجراءات المتفق عليها التي وضعت وأعيد فتحها في عام 2019	222
الإجراءات المتفق عليها المفتوحة كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019	379

الجدول 3: الإجراءات المتفق عليها المعلقة بحسب تاريخ استكمالها الأصلي والتاريخ المعدّل

الوصف	التاريخ الأصلي	التاريخ المعدّل
غير متأخرة	216	301
متأخرة	163	78

التقارير التقديرية المقدمة إلى لجنة المالية

27- وفقًا للميثاق، يجوز للمفتش العام، استنادًا إلى سلطته التقديرية، أن يقدم أي تقرير مراجعة أو أي مسألة أخرى إلى لجنة المالية مع تعليقات المدير العام بشأنه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم تقديم أي تقرير من هذا القبيل.

التخطيط للمراجعات في الفترة 2020-2021

28- يتطلب الميثاق من المفتش العام أن يضع خطة مرنة للمراجعة تغطي فترة مالية باستخدام منهجية مناسبة تستند إلى تقدير المخاطر، مما يشمل أية مخاطر أو شواغل رقابية تحددها الإدارة.

29- وبناءً على ذلك، تم إعداد خطة عمل مكتب المفتش العام لفترة السنتين 2020-2021 باستخدام نهج قائم على المخاطر وبمراعاة مدخلات الإدارة العليا، والتنسيق مع هيئات الرقابة الأخرى والموارد المتاحة. ووفقًا للميثاق، استعرضت لجنة المراجعة خطة العمل المقترحة لفترة السنتين وحصلت على موافقة المدير العام.

30- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2020-2021، تتضمن خطة العمل 22 عملية مراجعة للوظائف والنظم المؤسسية، بالإضافة إلى المهام التي تم ترحيلها من عام 2019. وسيتم إجراء 23 عملية مراجعة لمكاتب ميدانية، تشمل مكتبين جرى تقييمهما على أنهما عاليا المخاطر جدًا، و18 جرى تقييمها على أنها عالية المخاطر، و3 جرى تقييمها على أنها متوسطة المخاطر. وبما أنه قد تمت إعادة موازنة تخصيص الموارد بين عمليات المراجعة المؤسسية وعمليات المراجعة للمكاتب الميدانية، فقد تم تقليل عدد العمليات للمكاتب الميدانية مقارنة بخطة العمل السابقة. وسيسمح التركيز على عدد أقل من العمليات بأن يطبق المراجعون برنامج المراجعات القياسي الذي تم وضعه في عام 2018 بمستوى كافٍ من التحليل.

31- ولدى منظمة الأغذية والزراعة حاليًا 167 مكتبًا في 152 دولة. واستنادًا إلى مستويات الموارد المتوخاة للمراجعات، يهدف مكتب المفتش العام إلى مراجعة المكاتب الميدانية التي تم تقييمها كمكاتب عالية المخاطر جدًا مرة واحدة على الأقل خلال فترتين ماليتين، والمكاتب التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر مرة واحدة على الأقل كل ثلاث فترات مالية. وسيتم تغطية المكاتب المقيمة على أنها متوسطة المخاطر بشكل عشوائي. وستتم مراجعة المكاتب المنخفضة المخاطر بشكل استثنائي فقط. وبالنسبة إلى المكاتب الصغيرة الحجم ذات التعرض المالي المحدود للغاية (ميزانية فترة السنتين أقل من 3 ملايين دولار أمريكي)، يخطط مكتب المفتش العام لإجراء عمليات المراجعة لها عن بعد. ويقوم مكتب المفتش العام حاليًا باختبار هذا النهج.

32- ولم تسمح القيود على الموارد، بما في ذلك معدلات الوظائف الشاغرة المرتفعة، لمكتب المفتش العام بتحقيق هذه الأهداف بالكامل في الماضي. وخلال فترة الست سنوات ما بين 2014 و2019، قام مكتب المفتش العام بمراجعة ما مجموعه 100 مكتب، بما يغطي جميع المكاتب المقيمة على أنها عالية المخاطر جدًا أو عالية المخاطر. ومن بين 67 مكتبًا لم تخضع للمراجعة، تم تقييم معظمها على أنها متوسطة أو منخفضة المخاطر، كما هو موضح في الجدول 4 أدناه. ومع ذلك، من المثير للقلق أن العديد من المكاتب التي تم تقييمها على أنها عالية المخاطر لا يمكن مراجعتها في غضون ست سنوات.

الجدول 4: المكاتب الميدانية التي لم تخضع للمراجعة منذ عام 2013

مستوى المخاطر	أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	مكاتب المعلومات/ الاتصال	المجموع
منخفضة	5	2	2	7	3	3	22
متوسطة	4	16	8	10	1	2	41
عالية	2	-	-	2	-	-	4
المجموع	11	18	10	19	4	5	67

المصدر: تقييم مكتب المفتش العام لمستويات المخاطر في مكاتب المنظمة مع مراعاة حجم الميزانية، ومؤشر مفاهيم الفساد في البلد المعني، ومخاطر الغش (على أساس التحقيقات السابقة أو الجارية)، والشواغر في المناصب الرئيسية، والتغطية السابقة من خلال عمليات المراجعة الداخلية والخارجية في نهاية عام 2019. استثنت هذه الإحصاءات المهام المخطط لها للفترة 2020-2021.

سادسًا – الكشف عن تقارير الرقابة

33- وفقًا للميثاق، يقوم المفتش العام بإتاحة تقارير عمليات المراجعة الفردية والدروس المستفادة من التحقيقات للدول الأعضاء في المنظمة بناء على طلب خطي لتقرير محدد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد 16 طلبًا من خمس دول أعضاء. وكشف مكتب المفتش العام عن جميع التقارير المطلوبة من دون أي تنقيحات. وتم الكشف عن التقارير العشرة التالية بما يتواءم مع السياسة المتبعة:

- AUD 0518– استعراض تعميم التغذية في منظمة الأغذية والزراعة
- AUD 0618– شراء السلع (السياسات والعمليات والنظم الداعمة)
- AUD 0818– التقرير الشامل النهائي عن البرامج والعمليات لاستعراضات المكاتب القطرية التي أجريت في الفترة 2016-2017
- AUD 1618– مراجعة حماية البيانات وإدارة الخصوصية
- AUD 2618– مراجعة إدارة استمرارية تصريف الأعمال (متابعة)
- AUD 1718– مراجعة أصحاب الامتيازات في المقرّ الرئيسي
- AUD 2018– مراجعة تعيين الموظفين من الفئة الفنية وشغلهم للوظائف

- AUD 1118– مراجعة ممثلية المنظمة في ميانمار
- AUD 2318– مراجعة ممثلية المنظمة في كينيا
- AUD 2718– تقييم جهوزية المنظمة في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة من أجل دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

34- وحرصًا على تعزيز شفافية نتائج الرقابة وتسهيل الوصول إلى تقارير الرقابة في المستقبل، اقترح مكتب المفتش العام نشر الموجزات لتقارير المراجعة والدروس المستفادة على موقع المنظمة على الإنترنت في غضون شهر واحد من إصدار التقرير. وستطلع الدول الأعضاء في المنظمة عندئذٍ على النتائج والاستنتاجات المهمة على أساس الوقت الحقيقي ويمكنها أن تطلب الوصول في الوقت المناسب إلى تقارير محددة.

سابعًا – التحقيقات

35- اعتبارًا من 1 يناير/كانون الثاني 2019، كان لدى مكتب المفتش العام 106 شكاوى مفتوحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك بالارتفاع. وتلقى مكتب المفتش العام ما مجموعه 121 شكوى، بزيادة 8 في المائة مقارنة بعام 2018 (112 شكوى). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكن مكتب المفتش العام من إغلاق 107 مسائل، مما أدى إلى عدد مفتوح من القضايا بلغ 120 قضية في نهاية العام، بزيادة 13 في المائة عن عام 2018. وبلغ عدد القضايا 24 حالة في المتوسط لكل محقق من الموظفين.

36- وقد شهد مكتب المفتش العام زيادة في نسبة ادعاءات التحرش والتحرش الجنسي من 9 في المائة من إجمالي عدد القضايا في عام 2018 إلى 22 في عام 2019. وكما لاحظ مكتب المفتش العام سابقًا، تميل مثل هذه الحالات إلى أن تكون أكثر تعقيدًا وتستغرق وقتًا أكبر في المراجعة مقارنة بغيرها (مثل حالات الغش) بسبب اعتمادها على كميات كبيرة من أدلة الشهادات. وتتطلب النسبة المتزايدة لمثل هذه الحالات إعادة توزيع الموارد لمعالجتها، مما أدى إلى انخفاض متناسب في قدرة مكتب المفتش العام على مراجعة أنواع أخرى من المسائل والتحقيق فيها بشكل كامل.

37- وتشمل الاتجاهات الأخرى ذات الصلة خلال العام السابق زيادة في النسبة المئوية للادعاءات المتعلقة بالأطراف الثالثة من نسبة 9 في المائة في عام 2018 إلى نسبة 12 في المائة في عام 2019، وانخفاضًا في نسبة الادعاءات المتعلقة بممارسات الغش والفساد بحق موظفي المنظمة من 44 في المائة في عام 2018 إلى 24 في المائة في عام 2019.

38- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز مكتب المفتش العام موارد التحقيق الخاصة به على المسائل ذات الأولوية العالية. كما استعان مكتب المفتش العام بخبراء استشاريين للمساعدة في التغلب على حجم القضايا المرتفع باستمرار. ورغم هذه القدرة الإضافية المؤقتة على الاضطلاع بالتحقيقات، ورغم الجهود الناجحة للحد من عبء القضايا المفتوحة، فإن العديد من الشكاوى التي تم تلقيها في عام 2019 وما قبل ذلك لم تتم معالجتها بعد. ومن بين 120 قضية مفتوحة في نهاية العام، هناك 37 منها مفتوحة منذ أكثر من ستة أشهر، بينما هناك 37 منها مفتوحة منذ أكثر من عام. ومن بين

المسائل المفتوحة في نهاية العام، تم تقييم 22 منها (18 في المائة) على أنها ذات أولوية عالية، و64 (54 في المائة) على أنها ذات أولوية متوسطة، و34 منها (28 في المائة) على أنها ذات أولوية منخفضة.

39- وفي ظلّ مستوى الموارد الحالية، ليس بإمكان مكتب المفتش العام تقييم جميع الشكاوى والتحقيق فيها، إذا لزم الأمر، في الوقت المناسب. ومن غير المحتمل أن يتم التحقيق في شكاوى معينة ذات أولوية منخفضة، حتى ولو كانت ذات مصداقية. ويعرّض هذا الوضع المنظمة لمخاطر مالية وقانونية ومخاطر تتعلق بالسمعة.

40- ويبيّن الجدول 5 تطور عدد القضايا خلال الفترة 2016-2019:

الجدول 5: تطور عدد القضايا

عدد القضايا	2016	2017	2018	2019
عدد القضايا حتى 1 يناير/كانون الثاني (الشكاوى المرحّلة من العام السابق)	30	42	49	106
الشكاوى الجديدة	103	76	112	121
مجموع عدد القضايا [ألف]	**133**	**118**	**161**	**227**
الشكاوى المغلقة بعد المراجعة الأولية	79	18	39	88
الشكاوى المغلقة بعد التحقيق	12	51	16	19
المجموع الفردي للشكاوى المغلقة [باء]	**91**	**69**	**55**	**107**
عدد القضايا حتى 31 ديسمبر/كانون الأول [ألف-باء]	**42**	**49**	**106**	**120**

نوع الادعاءات الواردة

41- يظهر الشكل 1 تفصيل الادعاءات الواردة في عام 2019 بحسب فئة المخالفة المزعومة. ويلاحظ مكتب المفتش العام أن الشكاوى الفردية (كما هو موضح في الجدول 5 أعلاه) يمكن أن تتضمن في كثير من الأحيان ادعاءات متعددة من أنواع مختلفة.

الشكل 1: الادعاءات الواردة في عام 2019 بحسب فئة[1] المخالفة المزعومة

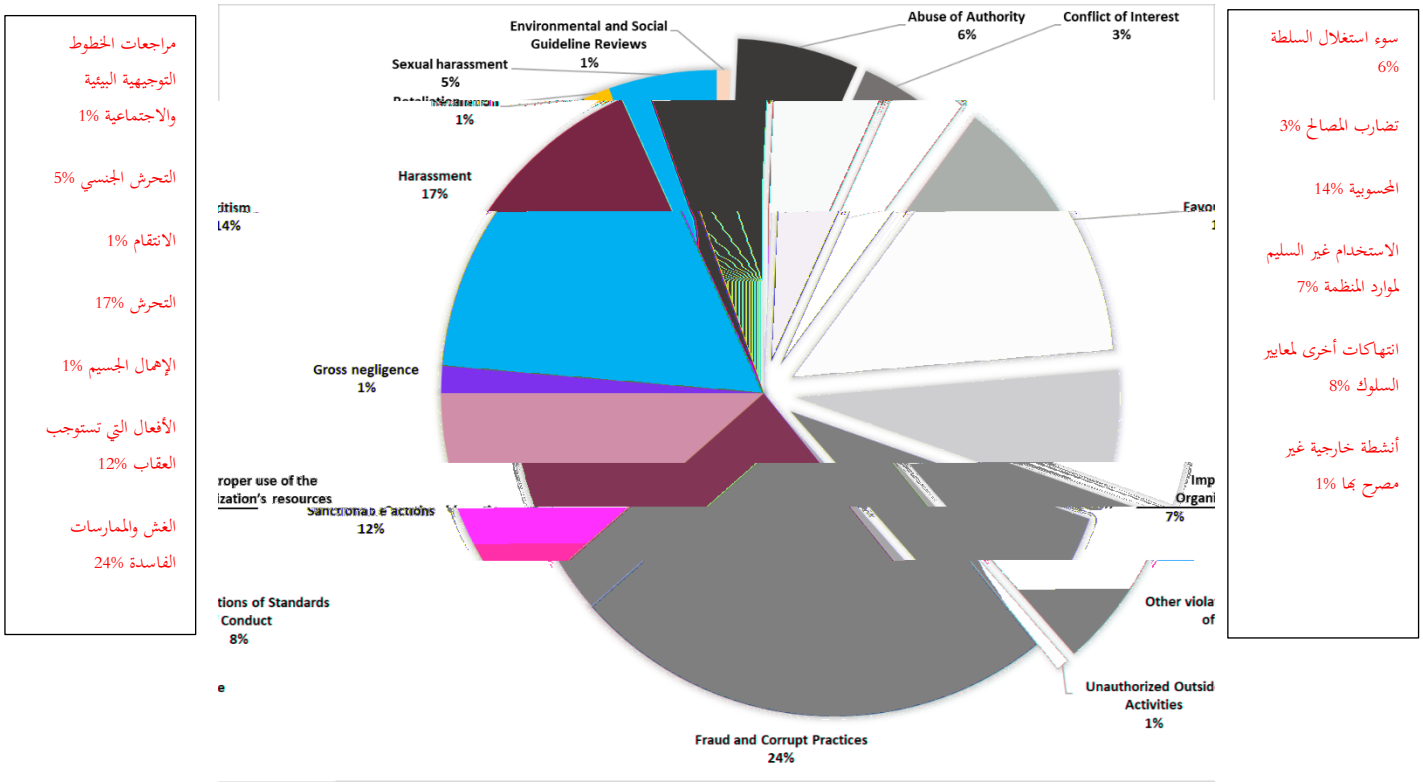

نتائج التحقيق والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة

42- تمكن مكتب المفتش العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير من إغلاق 107 شكاوى، 88 منها بعد المراجعة الأولية و19 أخرى بعد التحقيق الكامل. وفي 15 (79 في المائة) من الحالات التي تم التحقيق فيها، أثبت التحقيق ادعاءات تتعلق بسوء السلوك أو الأفعال التي تستوجب المعاقبة عليها. وأصدر مكتب المفتش العام ما مجموعه 21 تقريرًا ومذكرة تحقيق مع نتائج التحقيقات التي تتعلق بموظفي المنظمة.

الجدول 6: تقارير ومذكرات التحقيقات مع نتائج التحقيقات المتعلقة بموظفي المنظمة

رقم تقرير التحقيق	ملخص نتائج التحقيقات والعقوبات المفروضة
INV0119	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة كان قد تقدم بترشيح لوظيفة أخرى لدى المنظمة، تمكن بشكل خاطئ من الوصول إلى معلومات الاتصال الخاصة بمرشح آخر وأجرى معه مكالمة هاتفية لتخويفه في محاولة لردع المرشح الآخر من مواصلة طلبه. وقد تم إنهاء عقد ذلك الموظف.

[1] يرجى ملاحظة ما يلي: تمثل الشرائح المستخرجة باللون الرمادي تفصيلًا للانتهاكات التي تندرج تحت أحكام دليل منظمة الأغذية والزراعة.

INV0219	خلص مكتب المفتش العام إلى أنه على الرغم من أن سوء السلوك المزعوم لا يرقى إلى مستوى التحرش، فإن أفعال أحد موظفي المنظمة تمثل انتهاكًا لمعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية بإخفاقه في ضمان تطبيق سياسات المنظمة المعمول بها بشكل صحيح من قبل الموظفين تحت إشرافه. وقد تلقى الموظف المعني توبيخًا مكتوبًا.
INV0319	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة طلب تقديم شكاوى ضد موظف آخر في المنظمة وشارك في استعراض تلك الشكاوى، ما يرقى إلى مستوى التحرش وإساءة استخدام السلطة. وقد تلقى الموظف المعني تحذيرًا رسميًا وتوبيخًا مكتوبًا.
INV0419	خلص مكتب المفتش العام إلى أن الموظف المسؤول عن مكتب ما قد تحايل عن علم على قواعد المنظمة عن طريق مطالبة موظفة أخرى بالعمل تحت إشرافه من دون عقد، وبعد رفض التصاريح اللازمة من مكتب الموارد البشرية لتوظيفها، عمل مع زملاء آخرين لإصدار عقد لها مع قسم آخر لكي يدفع لها مقابل العمل الذي كانت قد أنجزته، ووافق عن علم على بطاقات حضور خاطئة لهذا الغرض. وقبلت المنظمة استقالة موظف المنظمة المعني قبل بدء الإجراءات التأديبية.
INV0519	في ما يتعلق بالنتائج الواردة في التحقيق رقم INV0419، خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموظفين قد أخفق بتهور عن تحمل مسؤولياته كمسؤول عن الميزانية عن طريق عدم ممارسة العناية الواجبة الأساسية أو جمع المعلومات الأولية حول عقد يُلزم أموال المنظمة تحت مسؤوليته، مما يرقى إلى مستوى إهمال جسيم. وقد تلقى الموظف المعني توبيخًا مكتوبًا.
INV0619	في ما يتعلق بالنتائج الواردة في التحقيق رقم INV0419، خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموظفين وافق بتهور على بطاقات حضور لأحد الاستشاريين من دون طلب المعلومات الأساسية المتعلقة بمسؤوليات الاستشاري، أو العمل المنتج، مما يرقى إلى مستوى إهمال جسيم. وقد تلقى الموظف المعني توبيخًا مكتوبًا.
INV0719	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة، يعمل بموجب عقد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لامس جسديًا موظفين آخرين في المنظمة بشكل غير مناسب وغير مرحب به. وقدم مكتب المفتش العام تقريره إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بموجب القواعد المعمول بها، لاتخاذ الإجراءات المناسبة. وقدم موظف المنظمة المعني استقالته قبل أن يتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرارًا نهائيًا.
INV0919	خلص مكتب المفتش العام إلى أن الأدلة المتاحة غير كافية لإثبات انتهاك سياسة مكافحة التحرش والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة، ولكن مع ذلك أوصى المكتب بتذكير الموظف المعني بالسياسات ذات الصلة. وكانت الإجراءات التأديبية جارية عند إعداد هذا التقرير.
INV1019	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد المستشارين الدوليين أساء استخدام سلطته بالضغط على أحد مرؤوسيه لتعويضه عن نفقات غير مصرح بها، وبصفته مديرًا، فشل الموظف نفسه عن ضمان مكان عمل متناغم بانتهاكه لمعايير السلوك للخدمة المدنية الدولية. وقد تلقى المستشار المعني تحذيرًا.

INV1119	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة شارك في ممارسات غش وتآمر من خلال إشراك أفراد يعملون بموجب اتفاقات استشارية لمنظمة الأغذية والزراعة للقيام بعمل أكمله بنفسه، وطلب بعد ذلك وحصل على غالبية الأتعاب التي دفعتها المنظمة للاستشاريين، بلغ مجموعها حوالي 178 ألف دولار أمريكي. وتم فصل الموظف. وأوصى مكتب المفتش العام أيضًا بإحالة المسألة إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، وكان القرار بشأن ذلك لا يزال معلقًا عند إعداد هذا التقرير.
INV1219	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة تواطأ مع موظف آخر على الأقل من موظفي المنظمة لمنح خطابات موافقة لمنظمات غير حكومية مقابل مدفوعات. وحدد مكتب المفتش العام ما يصل إلى حوالي 148 ألف دولار أمريكي من الرشاوى المحتملة على مدار عامين تقريبًا. وبعد استلام تقرير مكتب المفتش العام، لم يتم تجديد عقد الموظف. وأوصى مكتب المفتش العام أيضًا بإحالة المسألة إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، وكان القرار بشأن ذلك لا يزال معلقًا عند إعداد هذا التقرير.
INV1419	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة تواطأ مع موظف آخر على الأقل من موظفي المنظمة لمنح خطابات موافقة لمنظمات غير حكومية مقابل مدفوعات. وتمكن مكتب المفتش العام من تحديد 874 دولارًا أمريكيًا من الرشاوى المدفوعة في ما يتعلق بهذا المخطط. وبعد استلام تقرير مكتب المفتش العام، لم يتم تجديد عقد الموظف. وأوصى مكتب المفتش العام أيضًا بإحالة المسألة إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، وكان القرار بشأن ذلك لا يزال معلقًا عند إعداد هذا التقرير.
INV1519	خلص مكتب المفتش العام إلى أن الفعل الضار المزعوم لا يرقى إلى مستوى الانتقام. ولم يوص مكتب المفتش العام باتخاذ أي إجراء إداري.
INV1719	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة انخرط في ممارسات احتيالية أدت إلى صرف المنظمة لحوالي 000 8 دولار أمريكي. ولم يتم تجديد عقد الموظف المعني.
INVM0219/0319	خلص مكتب المفتش العام إلى أن موظفين سابقين من موظفي المنظمة قاما بتغيير تاريخ عقد اتفاق خدمات شخصية للسماح لموظف آخر بالسفر بعد أن تم بالفعل رفض سفره بموجب عقد لموظفي مشروع وطني. وتم وضع ملاحظة في ملفات الموظفين ذوي الصلة حتى يتمكن مكتب المفتش العام من مقابلتهما قبل إصدار أي عقد مستقبلي مع منظمة الأغذية والزراعة.
INVM0419	أبلغ مكتب المفتش العام مكتب دعم المكاتب الميدانية بأن أحد موظفي المنظمة سجل سرًّا اجتماعًا مع مكتب المفتش العام خلال تحقيق أوصى بأن يتم تذكير موظف المنظمة المعني بوجوب التزامه بأعلى معايير السلوك.
INVM0519	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد المستشارين السابقين لمنظمة الأغذية والزراعة فشل في الكشف عن تضارب محتمل في المصالح وفقًا للمتطلبات المعمول بها، وفشل في ملء وتقديم الجداول الزمنية الخاصة به. وأوصى مكتب المفتش العام بتذكير المستشار بالتزاماته. ووضع مكتب الموارد البشرية مذكرة في ملف المستشار المعني.

INVM0719	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموظفين السابقين قد أهمل بشكل فادح في احتفاظه بمنحة سنوية قدرها 800 4 دولار أمريكي لزوجته التي كانت قد غادرت مقر العمل. وسدد الموظف السابق المبلغ المحتفظ به بشكل غير صحيح.
INVM0919	في ما يتعلق بالنتائج الواردة في التحقيق رقم INV1219، خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد موظفي المنظمة تواطأ مع اثنين على الأقل من الموظفين الآخرين لمنح خطابات موافقة لمنظمات غير حكومية مقابل مدفوعات. وقدم موظفو المنظمة المعنيون استقالتهم، التي قُبلت قبل الانتهاء من التحقيق. وأوصى مكتب المفتش العام بإحالة المسألة إلى السلطات الوطنية ذات الصلة، وكان القرار بشأن ذلك لا يزال معلقًا عند إعداد هذا التقرير.
INVM1119	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموظفين انتهك سياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن التحرش الجنسي عن طريق ملامسة جسدية غير مرحب بها وذات طبيعة جنسية مع أحد الزملاء في ذلك الوقت، وهو ما يرقى إلى مستوى الاعتداء الجنسي. وعقب العملية التأديبية، تم فصل الموظف المعني.

43- كما أصدر مكتب المفتش العام خمسة تقارير تحقيق أو مذكرات تحقيق تتعلق ببائعين متعاقدين مع المنظمة أو شركائها المنفذين:

الجدول 7: تقارير أو مذكرات تحقيق تتعلق ببائعين متعاقدين مع المنظمة أو شركائها المنفذين

رقم تقرير التحقيق	ملخص نتائج التحقيق
INV0819	خلص مكتب المفتش العام إلى أن طرفًا ثالثًا قدم شهادة تقدير مغشوشة كجزء من اقتراحه لعقد مع ممثلية للمنظمة. وأصدرت لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين إشعارًا بإجراءات العقوبات في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019. والمسألة حاليًا في انتظار استكمال إجراءات العقوبات.
INVM1019	خلص مكتب المفتش العام إلى أن طرفًا ثالثًا حاول إشراك أحد موظفي المنظمة في أنشطة فاسدة. وبينما حدد مكتب المفتش العام العلاقات بين محاولة الفساد هذه وموظف سابق للمنظمة، لم تكن الأدلة المتاحة كافية لإثبات أن إدارة البائع كانت على علم بمحاولة الفساد أو أنها شاركت فيها بأي شكل آخر.
INVM1219	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموردين قدم فاتورة زائفة بقيمة 000 3 دولار أمريكي، مما أدى إلى دفع مبالغ لا داعٍ لها مقابل خدمات لم يتم تقديمها، وقام المورد بتسديدها للمنظمة. وأحال مكتب المفتش العام النتائج التي توصل إليها إلى مساعد المدير العام لإدارة الخدمات المؤسسية للنظر فيها إذا شارك المورد المعني في أي إجراءات شراء مستقبلية، حيث أن الأفعال المعنية سبقت إصدار إجراءات المنظمة المتعلقة بتوقيع العقوبات على المتعاقدين.

INV1319	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الموردين تورط في الغش عندما ضخّم عن علم المبلغ المستحق من ممثلية المنظمة بنحو 000 23 دولار أمريكي. وأصدرت لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين إخطارًا بإجراءات العقوبات في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019. والمسألة حاليًا في انتظار استكمال إجراءات العقوبات.
INV1619	خلص مكتب المفتش العام إلى أن أحد الشركاء المنفذين شارك في ممارسات غش عندما قدم عن علم وثائق مزورة إلى المنظمة دعمًا لطلبه بشأن نفقات قابلة للسداد بموجب خطاب موافقة موقع مع المنظمة، في محاولة للحصول على دفع حوالي 000 15 دولار أمريكي لا يحق له الحصول عليها. وأصدر مكتب المفتش العام تقريره وطلبًا باتخاذ إجراءات عقابية، وكان القرار لا يزال معلقًا في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

44- بالإضافة إلى التقارير المذكورة أعلاه المرسلة إلى لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين، أصدر مكتب المفتش العام سبع مذكرات لطلب الوقف المؤقت عن العمل للموردين في عام 2019، تمت الموافقة عليها كلها من قبل لجنة توقيع العقوبات على المتعاقدين. ولا تزال التحقيقات في هذه المسائل جارية.

عدم التعاون مع عمليات التحقيق

45- في العديد من الحالات، قام أشخاص معنيون بالتحقيق بإتلاف الأدلة أو تغييرها أو إخفائها، أو أنهم حاولوا القيام بذلك، وبالتالي فإنهم عرقلوا التحقيق.

46- وفي حين أن هذا الفشل في التعاون مع التحقيق يشكل سوء سلوك قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية، يساور مكتب المفتش العام القلق أيضًا من أن أي محاولة لعرقلة التحقيق قد تعرض التحقيق للخطر، وقد تتطلب خطوات تحقيق إضافية تستغرق وقتًا طويلًا، وبالتالي تحويل موارد التحقيق الشحيحة.

الادعاءات بالتحرش الجنسي

47- في 13 فبراير/شباط 2019، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة التعميم الإداري رقم 2019/01 الذي أقرّ السياسة الجديدة لمنع التحرش الجنسي، ويحل محل التعميم الإداري 2015/03 بشأن الوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة. وتمت مراجعة جميع الشكاوى الواردة قبل ذلك التاريخ بموجب السياسة السابقة.

48- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المفتش العام عشر شكاوى تحتوي على ادعاءات بالتحرش الجنسي بموجب السياسة الجديدة. وتم إغلاق ثلاث حالات بعد المراجعة الأولية. وتم إغلاق حالة واحدة على أنها مثبتة بعد التحقيق (راجع INVM1119).

49- وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك أربع حالات تحتوي على ادعاءات بالتحرش الجنسي بموجب السياسة السابقة قيد الاستعراض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم إغلاق حالتين منها بعد المراجعة الأولية، وأغلقت واحدة على أنها

مثبتة كحالة تحرش في مكان العمل (بخلاف التحرش الجنسي) بعد التحقيق (راجع INVM0719). أما التقرير في المسألة المتبقية فإنه قيد الإنجاز.

50- واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، كانت هناك ما مجموعه سبع حالات تتضمن ادعاءات بالتحرش الجنسي قيد المراجعة من قبل مكتب المفتش العام.

الادعاءات بالتحرش وسوء استغلال السلطة

51- في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مكتب المفتش العام يراجع عشر حالات تتضمن ادعاءات بالتحرش و/أو سوء استغلال السلطة بموجب سياسة الوقاية من التحرش والتحرش الجنسي وسوء استغلال السلطة (التعميم الإداري 2015/03). وتم إغلاق حالتين من هذه الحالات على أنها مثبتة بعد التحقيق، وأربع منها على أنها غير مثبتة بعد المراجعة الأولية، وأُحيلت ثلاثة منها إلى قسم آخر أو تم سحب الشكوى. ولا يزال التقرير في المسألة المتبقية قيد الإنجاز.

52- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المفتش العام 17 شكوى تضمنت ادعاءات بالتحرش و/أو سوء استغلال السلطة. وأُغلقت قضيتان من بين هذه القضايا بعد المراجعة الأولية، بينما لا تزال القضايا الـ15 المتبقية قيد المراجعة.

الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين

53- لم يتلق مكتب المفتش العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي شكوى بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأغلق مكتب المفتش العام قضية واحدة، تم تلقيها في نهاية عام 2018، على أنها لا تدخل في نطاق ولايته لأن الجاني المزعوم ليس من موظفي المنظمة أو المتعاقدين معها.

54- وكما أوصى به مكتب المفتش العام، ستساهم المنظمة في المستقبل في آلية الإبلاغ العلني بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للأمين العام للأمم المتحدة. ويعمل مكتب المفتش العام على مواءمة قاعدة بياناته مع متطلبات الإبلاغ وسيتبادل البيانات ذات الصلة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين مع الإدارة.

الشكاوى عن مخالفة المعايير البيئية والاجتماعية

55- يتولى مكتب المفتش العام إدارة آلية معالجة الشكاوى كجزء من الخطوط التوجيهية بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية التي تعتمدها المنظمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المفتش العام شكوى تدعي حدوث انتهاك للخطوط التوجيهية بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية. وبعد مراجعة أولية، تم تحديد أن المسألة غير مقبولة لأن صاحب الشكوى لم يحاول بحسن نية حلّ مخاوفه مع إدارة المشروع، ولم يُشر لماذا لم يتم القيام بذلك. وقد أحيلت المسألة إلى المكتب المعني للمراجعة.

الادعاءات بالانتقام

56- تسند سياسة حماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية المراجعة للمنظمة (AC 2019/06 المؤرخة 14 أغسطس/آب 2019) المسؤولية عن إجراء تقييم أولي لشكاوى الانتقام إلى مكتب الشؤون الأخلاقية لتحديد ما إذا كانت تمثل حالة انتقام ظاهرة. ومع ذلك، وحتى تعيين مسؤول جديد عن الشؤون الأخلاقية من المتوقع أن يبدأ عمله في 1 مارس/آذار 2020، ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد ذلك، وسيستمر مكتب المفتش العام في إجراء عمليات المراجعة هذه. واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، كانت هناك حالتا شكوى من الانتقام قيد المراجعة الأولية من قبل مكتب المفتش العام وواحدة قيد التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أغلق مكتب المفتش العام خمس حالات، اثنتان منها لا أساس لهما من الصحة، والثلاثة المتبقية لم يتم التثبت منها.

التعاون مع مكتب الشؤون الأخلاقية

57- واصل مكتب المفتش العام تعاونه الوثيق مع المسؤول عن الشؤون الأخلاقية بالنيابة، في المجالات ذات الصلة بولايته، ولا سيما القضايا الناشئة بموجب سياسات المنظمة للوقاية من التحرش الجنسي والتحرش وسوء استغلال السلطة.

ثامنًا – خدمات المشورة والخدمات الاستشارية

58- بالإضافة إلى عمليات المراجعة والتحقيق المجدولة، يقدم مكتب المفتش العام المشورة حول مواضيع أو أحداث معينة لتوضيح الحقائق أو تقديم معلومات إلى الإدارة لمساعدتها في صنع القرار. وقد تتبع ذلك طلبات إجراء مراجعات خاصة لأحداث أو أنشطة معينة، أو يكون جزءًا من مراجعات استباقية.

59- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجاب مكتب المفتش العام أيضًا لأكثر من 40 طلبًا لخدمات مشورة أو خدمات استشارية قصيرة المدة. وشملت هذه التعليقات والمشورة بشأن اتفاقات الشراكة؛ واتفاقات المساهمة مع الجهات المانحة؛ واستجابة المنظمة لعمليات التحقق من الجهات المانحة؛ وتقييمات الضمان من قبل الجهات المانحة؛ وتعديلات على السياسات والإجراءات المؤسسية، بما في ذلك مراجعة سياسة المنظمة بشأن حماية المبلغين عن الأعمال غير القانونية؛ وتطوير خطط الوقاية من الغش؛ وتقرير عن خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتحديث اتفاقات التمرير في ما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي؛ ودليل مشترك بين الوكالات بشأن تبادل المعلومات مع الجهات المانحة؛ ودليل الأمم المتحدة لمرحلة ما قبل الانتشار؛ والمدخلات بشأن مختلف مراجعات وحدة التفتيش المشتركة.

تاسعًا – برنامج ضمان الجودة وتحسينها

60- وفقًا للميثاق، لدى المفتش العام برنامج لضمان الجودة وتحسينها. وكجزء من هذا البرنامج، أصدر مكتب المفتش العام دليل مراجعة جديد، يوفر التوجيهات للمراجعين في المكتب طوال عملية المراجعة. ومن المتوقع أن يساهم الدليل في نهج منظم ومتسق في جميع عمليات المراجعة لمكتب المفتش العام. والدليل مفتوح للتعديل والمزيد من التطوير

بناءً على الخبرة المكتسبة وعلى التطورات والاتجاهات في مهنة المراجعة الداخلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مكتب المفتش العام بمراجعة شكل تقارير المراجعة الخاصة به لجعلها أكثر إيجازًا ولضمان هيكل وشكل منسقين في عرض نتائج المراجعات واستنتاجاتها.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المفتش العام بترتيب تقييم خارجي لوظيفة التحقيق في المنظمة من قبل فريق مؤلف من ثلاثة أعضاء من الخبراء في مجال التحقيقات الإدارية الداخلية في المنظمات الدولية. وأكد تقرير التقييم الذي تم إطلاع المدير العام ولجنة المراجعة عليه، على أن وظيفة التحقيق تتوافق مع المبادئ والخطوط التوجيهية الموحدة للتحقيقات في المنظمات الدولية، وتمتثل للميثاق والخطوط التوجيهية للتحقيق والسياسات الأخرى المعمول بها. وأعد مكتب المفتش العام خطة عمل لتنفيذ توصيات التقرير، تهدف إلى زيادة تعزيز وظيفة التحقيق وعمل مكتب المفتش العام. وفي هذا الصدد، وعلى النحو الذي أوصى به التقييم الخارجي، شرع مكتب المفتش العام في تطوير عدد من إجراءات التشغيل القياسية، والتي ستدون جوانب محددة من عملية التحقيق بمزيد من التفصيل، مكملة بذلك الخطوط التوجيهية الحالية للتحقيق.

62- وسيعمل مكتب المفتش العام عن كثب مع مكتب المستشار القانوني ومكاتب المنظمة المعنية الأخرى لمراجعة وتنقيح السياسات والإجراءات المتعلقة بالنزاهة.

عاشرًا – التعاون مع مكاتب الرقابة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة

63- واصل مكتب المفتش العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونه مع مكاتب الرقابة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

64- واستضاف مكتب المفتش العام، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، الاجتماع السابع عشر لرؤساء أقسام المراجعة الداخلية في المنظمات الدولية في أوروبا. وشارك مكتب المفتش العام في الاجتماع السنوي لممثلي خدمات المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة الذي ناقش، ضمن جملة أمور، تأثير أنشطة مبادرة "توحيد العمل في الأمم المتحدة" على وظيفة المراجعة الداخلية وتبادل الممارسات بشأن الإفصاح العام عن تقارير المراجعة. ووافق أعضاء ممثلي خدمات المراجعة الداخلية التابعة للأمم المتحدة على أن إصلاح الأمم المتحدة سيكون له تأثير كبير على أعمال المراجعة الداخلية، وخاصة بالنسبة إلى مراجعة البرامج والعمليات على المستوى القطري. ويراقب مكتب المفتش العام تنفيذ مختلف المبادرات التي تشكل جزءا من عملية إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما استراتيجية تيسير الأعمال الجديدة؛ ومكاتب الدعم ومبانيها؛ ومركز الخدمات المشتركة العالمي؛ وترتيبات الاعتراف المتبادل.

65- وشارك مكتب المفتش العام أيضًا في الاجتماع السنوي لممثلي خدمات التحقيق التابعة للأمم المتحدة الذي ناقش، ضمن جملة أمور، أفضل الممارسات لمعالجة ادعاءات السلوك المسيء؛ وعملية إصلاح الأمم المتحدة وأثرها على التحقيقات؛ وإعداد التقارير للجهات المانحة؛ وتلقى آخر المستجدات بشأن النتائج الأولية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن حالة وظيفة التحقيق.

66- وشارك مكتب المفتش العام في اجتماع نظمته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريق المهام المعني بالتصدي للتحرش الجنسي والتابع لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة. واستعرضت هيئات التحقيق المبادرات والتقدم المحرز في تعزيز القدرة في مجال التحقيق عبر قطاع العمل الإنساني، وتناولت مجموعة من المواضيع ذات الصلة بمجتمع التحقيق، بما في ذلك أحدث المعلومات عن التطورات الأخيرة.

67- وحضر مكتب المفتش العام المؤتمر العشرين للمحققين الدوليين الذي عقد في جنيف. وتناولت المواضيع التي تمت مناقشتها مجموعة من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، مثل التحرش الجنسي؛ والاتصال الخارجي مع الجهات المانحة؛ وإدارة وسائل الإعلام والأزمات؛ ومراجعة معايير الإثبات ذات الصلة بمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، والتحديات في تناول الادعاءات وتقييمها وتحديد أولوياتها. وأيد المؤتمر، ضمن جملة أمور، المبادئ العامة لمخاطر النزاهة الاستباقية أو أنشطة الكشف عن الغش.

حادي عاشر – إدارة الموارد

الموارد المالية

68- ظل مكتب المفتش العام يعاني من النقص في التمويل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى مدار السنة، تعينت زيادة مخصصات الميزانية الأولية لعام 2019 البالغة 4.5 مليون دولار أمريكي لتغطية تكلفة السفر والاستشارات المتعلقة بالتحقيقات المطلوبة لمعالجة الحالات الأكثر أهمية. ومع ذلك، أنهى مكتب المفتش العام السنة بعجز في الميزانية بلغ حوالي 270 000 دولار أمريكي. ويرد توزيع تكاليف مكتب المفتش العام لعام 2019 في الشكل 2.

الشكل 2: نفقات عام 2019

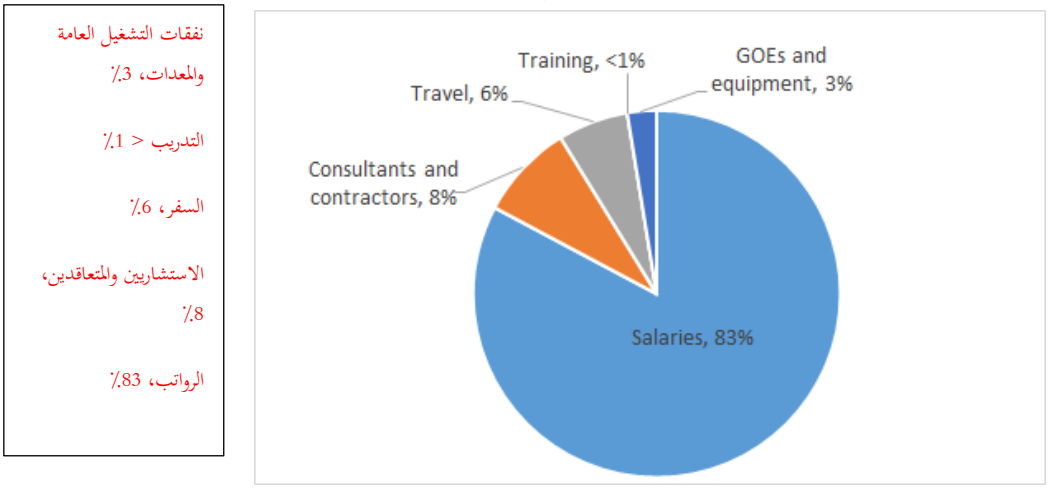

69- وقام المفتش العام بالنيابة، لإعداد ميزانية فترة السنتين 2020-2021، بتقييم حالة ميزانية مكتب المفتش العام، ولفت انتباه المدير العام إلى أن المستوى العام لرصد مخصصات الميزانية لم يسمح للمكتب بتقييم العدد المتزايد للشكاوى

والتحقيق فيها بشـــكل كامل، على الرغم من الزيادة في المســـتوى الأولي للفترة 2018–2019. ومن دون زيادة كبيرة في الموارد، سيستمر الوضع في التدهور.

70– وشـــددت لجنة المالية، في دورتها الثامنة والســـبعين بعد المائة في نوفمبر/تشـــرين الثاني 2019، على الحاجة إلى ضـــمان التمويل الكافي لمكتب المفتش العام لمعالجة عبء العمل المتزايد، وطلبت تقديم أولوياته لتســـويات و/أو تحويلات الميزانية المســـتقبلية إلى الدورة الثمانين بعد المائة. وإن المفتش العام بالنيابة على ثقة من أن الإدارة ســـتحدد خيارات لزيادة موارد مكتب المفتش العام إلى المســـتوى المطلوب لمعالجة العدد الكبير والمتزايد من القضـــايا وتوفير خدمات الرقابة بموجب ميثاقه.

الموظفون الثابتون والموظفون الآخرون

70– بســـبب غياب المفتش العام في إجازة مرضـــية مطولة، عيّن المدير العام، اعتبارًا من 14 أغســـطس/آب 2019، مفتشًـــا عامًا بالنيابة يتولى مهامه حتى إشـــعار آخر. وبالنظر إلى نهاية خدمة المفتش العام في المنظمة، اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2020، تم الإعلان عن شـــغور هذه الوظيفة. وكانت عملية التوظيف جارية حتى وقت إعداد هذا التقرير.

71– واعتبارًا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، تم شغل جميع الوظائف الـــ23 التي تمت الموافقة عليها في مكتب المفتش العام، باستثناء وظيفة المراجع المساعد (خ.ع.4) التي أصبحت شاغرة بعد ترقية داخلية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبارًا من 31 ديســـمبر/كانون الأول 2019، كان لدى مكتب المفتش العام أربعة اســـتشـــاريين (1 للمراجعات، و3 للتحقيقات) ومتدربان اثنان. ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول 8 والشكل 3 أدناه:

الجدول 2: جدول توظيف مكتب المفتش العام كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 [2]

	الرتبة	ذكر	أنثى	شاغر	المجموع
المفتش العام	مد– 2	1			1
مساعد المكتب	خ.ع.5	1			1
مساعد المكتب	خ.ع.4	1			1
المجموع الفرعي لمكتب المفتش العام		3			3
المراجعة الداخلية					
كبير المراجعين	ف–5	1	1		2
مراجع	ف–4	3	3		6

[2] اعتبارًا من 31 ديســـمبر/كانون الأول 2019، كان موظفو مكتب المفتش العام من الفئة الفنية والفئات العليا يحملون الجنســـيات التالية: الأرجنتين، ومصر (2)، فرنسا، وجورجيا، واليابان، وكينيا، ومدغشقر، وماليزيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، وإسبانيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، وأوروغواي، والولايات المتحدة الأمريكية (5).

مراجع	ف-3	2	2		4
مراجع	ف-2		1		1
مراجع مساعد	خ.ع.4			1	1
المجموع الفرعي للمراجعة الداخلية		6	7	1	14
التحقيقات					
كبير المحققين	ف-5	1			1
محقق	ف-4		1		1
محقق	ف-3	2	2		4
محقق مساعد	خ.ع.4	1			1
المجموع الفرعي للتحقيقات		4	3		7
مجموع مكتب المفتش العام		**13**	**10**	**1**	**24**

الشكل 3: الهيكل التنظيمي لمكتب المفتش العام كما في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019

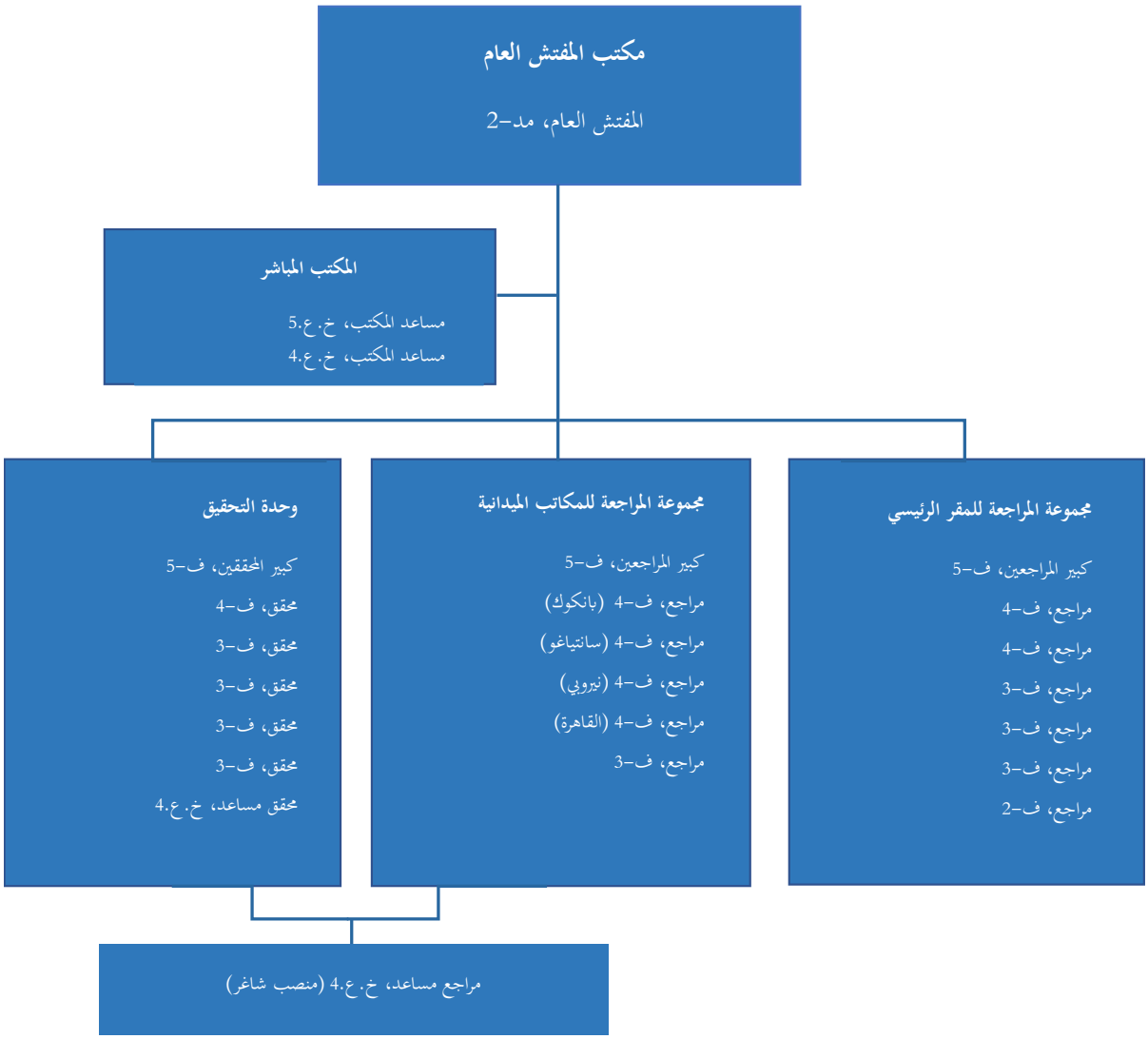

73- بناء على اقتراح مكتب المفتش العام، وافق المدير العام على تركيز مهمة المراجعة الداخلية في المقر الرئيسي للمنظمة، ونقل وظائف المراجعين الإقليميين الأربعة إلى روما. وستسهل هذه الخطوة، التي كان من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في أبريل/نيسان 2020، تنفيذ تخطيط المراجعات على أساس المخاطر والإدارة اليومية لوظيفة المراجعة، وستساهم في تعزيز العمل الجماعي والتدريب وضمان الجودة.

74- وقد أشار المفتش العام بالنيابة إلى الحاجة إلى وظيفتي محقق إضافيتين (من مستوى ف-4 وف-3 على التوالي) كحد أدنى من المتطلبات لتمكين مكتب المفتش العام من التعامل مع الزيادة الكبيرة المستمرة في عدد القضايا ولتعزيز عملية ضمان الجودة، بحسب ما أوصى به التقييم الخارجي. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت متطلبات الموارد الإضافية هذه لا تزال قيد المناقشة.

التطوير المهني

75- يستثمر مكتب المفتش العام في التطوير المهني لضمان امتلاك موظفيه للمعرفة والمهارات اللازمة لأداء الوظائف بموجب ميثاق المكتب. وركز التدريب على تقنيات المراجعة والتحقيق؛ واستخدام النظم المؤسسية؛ والحفاظ على الشهادات المهنية، مثل المراجع الداخلي المعتمد، والمدقق المعتمد في الاحتيالات. وبالإضافة إلى ذلك، حضر موظفو مكتب المفتش العام دورات تدريبية إلزامية مختلفة في المنظمة، وواصلوا تعزيز مهاراتهم اللغوية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حضر موظفو مكتب المفتش العام في المتوسط 7.4 أيام تدريب.

ثاني عشر – مؤشرات الأداء

76- واصل مكتب المفتش العام مراقبة مؤشرات الأداء الداخلية المتعلقة بعمله الأساسي وإدارته ورفع التقارير بشأنها إلى المدير العام ولجنة المراجعة. وقام مكتب المفتش العام بضبط هذه المؤشرات بدقة وخفض عددها من أجل التركيز على الأكثر إفادة منها. والتفاصيل موضحة في الجدول 9 أدناه:

الجدول 9: مؤشرات أداء مكتب المفتش العام

	الوصف	الهدف	خط الأساس 2018	2019
	العمل الأساسي لمكتب المفتش العام			
1	استكمال خطة المراجعة: تغطية المجالات العالية المخاطر	% 100	% 80	% 80
2	مهام المراجعة الفعلية مقابل تلك المخطط لها	% 100	% 84	% 89
3	متوسط عدد الأيام لإنجاز مهام المراجعة مقابل خط الأساس (الأيام المحتسبة)	100 يوم	64 يومًا	80 يومًا
4	متوسط عدد الأشهر لإنجاز مهام المراجعة مقابل خط الأساس (الأشهر التقويمية)	6 أشهر	7.7 أشهر	11 شهرًا
5	معدل رضى الزبائن (على مقياس تصنيف من 1 إلى 6)	4.0 <	4.9	4.9
6	التحقيقات المنجزة ضمن المهلة الزمنية	% 100	% 57	% 68
7	توصيات التحقيقات المنفذة خلال سنة واحدة	% 90 <	% 81	% 94
8	توصيات عمليات المراجعة المقبولة (الإجراءات المتفق عليها)	% 90 <	% 100	% 96
9	توصيات عمليات المراجعة/الإجراءات المتفق عليها المنفذة خلال سنتين	% 90 <	% 74	% 89
10	عدد تقارير عمليات المراجعة لكل مراجع: فوق متوسط الأمم المتحدة	2.25	2.85	1.60

11	نقاط عمل لجنة المراجعة التي تم تناولها	% 100	% 100	% 100
	إدارة مكتب المفتش العام			
12	معدل الوظائف الشاغرة	< 8.5 %	% 8	% 4.20
13	التدريب الإلزامي لموظفي مكتب المفتش العام	< 90 %	غير متاح	% 84
14	المراجعون مع شهادة مهنية	% 100	% 100	% 100
15	عدد أيام التدريب لكل فرد من موظفي مكتب المفتش العام	10 أيام	7 أيام	7.4 أيام
16	معدل الغياب (دون متوسط منظمة الأغذية والزراعة): الإجازات المرضية غير المصادق عليها	< 1.7 أيام	2.8 أيام	2.3 أيام
17	معدل الغياب (دون متوسط منظمة الأغذية والزراعة): الإجازات المرضية المصادق عليها (لا تشمل الغياب المطول للإجازة المرضية الخاصة بالمفتش العام)	< 7.7 أيام	4.8 أيام	3.7 أيام